الاثراء بلا حدود وبلا رقيب . ونظرة واحدة على اسماء الطبقة الحاكمة تكشف نظاما « وراثيا » يخلف فيه الابناء اباءهم ، والنظام الطائفي الذي اوجدته الصيغة اللبنانية حول الطوائف الى قبائل يحتكر زعامتها زعماء بالحصر والتعيين . ونظرة فاحصة على بنية المجتمع تبين مجتمعا متخلفا في قوانينه وتطبيقاته المالية والاقتصادية والاجتماعية .

ورغم تدفق رؤوس الاموال العربية النفطية ولجوء عناصر انسانية من اكفأ العناصر العربية التي اضطرت الى الخروج من اقطارها لسبب او لاخر واختيار لبنان كمقر جديد فان الطبقة العليا عجزت عن الافادة الكاملة من هذه الفرص الذهبية وتحويل لبنان الى سويسرا الشرق ، بمعنى قيام صناعة حديثة وزراعة الية وموطن مختار لراس المال العربي ، فلا تكون بيروت محطة عابرة في رحلة المال النفطي الى عواصم العالم الاخرى، وايجاد دولة حديثة يشعر فيها المواطن بروابط الانتماء الكاملة متجاوزا حدود الطائفية والعشائرية .

ولا يمكن العبور او الاستخفاف بالجهود الفردية الجريئة التي اتجهت الى بناء صناعات جديدة مستغلة ظروف توافر راس المال العربي التي تنبىء في حد ذاتها عن العبقرية اللبنانية وتنبىء ايضا عن امكانية بناء دولة صناعية حديثة .

ولكن الجهاز الحكومي تخلف عن موازاة التقدم اللبناني الخاص ، اي ان المفهوم الحديث في الدولة الليبرالية الراسمالية الحديثة لم يتحقق ، من حيث دور الدولة ومهماتها في وضع الضوابط والكوابح والحوافز لايجاد مجتمع متوازن بين الطموح الجارف للطبقات المالية الجريئة وضرورات الامن الاجتماعي للمواطن . وحين تعاظم قطاع البناء واشتدت الحاجة الى ايد عاملة جديدة ، اتجهت الفئات المالية الى الايدي الرخيصة القادمة من الخارج ، السورية والفلسطينية بل والتركية والباكستانية ، حتى سادت الايدي العاملة غير اللبنانية في قطاعات البناء والطرق وبقية القطاعات الشاقة . وكان اللجوء الى هذا الاتجاه يعفي النظام من مهامه الاساسية في الدولة الحديثة ، الاعتناء بالطبقات الكادحة والدنيا في المجتمع ، وبناء نظام ضرائبي حديث ، وايجاد مختلف الضمانات الاجتماعية ، فلم تعط الدولة اهتمامها لهذه المهام الواجبة ، بل ، على العكس من ذلك فان استيراد العمل الرخيص ادى الى انخفاض الاجور في وقت قفزت فيه الاسعار العالمية ، واسعار المواد الاساسية بصفة خاصة ، حتى اصبحت اعباء الحياة العادية وبشق النفس ليست مسالة سهلة للذين يعملون .

وانخفاض الاجور او تجميدها في نقطة معينة وارتفاع الاسعار والايجارات العقارية شد الطبقة الوسطى الرقيقة الى تحت وقلل منها وزاد الاستقطاب الى فقراء معدمين وهم الغالبية المسحوقة واقلية محظوظة هي الاقلية الساحقة .

فبنية الدولة لم تتقدم على طريق التحديث ، بغض النظر عن الاعتبارات الايديولوجية اليمينية او اليسارية . فبقيت الدولة القديمة هي الاطار البالي لحياة ديناميكية متجددة. فالدولة الحديثة في الغرب الليبرالي ، تعني الضمانات الاجتماعية في التعليم وفرص العمل والصحة والتقاعد ، وتعني الضرائب التصاعدية وحماية الفقير والحد من ثراهة راس المال الخاص وتقنين وتهذيب اندفاعات المغامرات الفردية وجنونها للتملك والاستئثار والتسلط . ففي الوقت الذي تحمي فيه الدولة الليبرالية راس المال الخاص فانها تقدم ضمانات للحد الاولي من الانسانية والتكافل الاجتماعي . فقد انتهت عصور الراسمالية القديمة التي لا تعرف حدودا . والدولة الحديثة في العالم الاشتراكي تعني امتلاك الدولة لادوات الانتاج واخضاعها لخدمة المواطن وتحقيق رفاهيته وسعادته .

فاين لبنان من كل هذا ؟